مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة سياسات

تداعيات إغلاق مضيق هرمز على الاقتصاد العراقي

تحليل لأزمة توقف الصادرات النفطية

رسل عباس فاضل

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

الملخص التنفيذي

تبحث هذه الورقة في التداعيات الاقتصادية الناجمة عن إغلاق مضيق هرمز على الاقتصاد العراقي، الذي يعتمد بصورة شبه كاملة على تصدير النفط الخام كمصدر رئيس للإيرادات العامة والعملات الأجنبية. فقد أدى إغلاق هذا الممر البحري الحيوي إلى توقف الجزء الأكبر من الصادرات النفطية العراقية التي كانت تبلغ قبل الأزمة نحو (3.5) مليون برميل يومياً، لتقتصر القدرة التصديرية على كميات محدودة عبر المنافذ البديلة، وعلى رأسها خط أنابيب كركوك–جيهان الذي لا تتجاوز صادراته نحو (200) ألف برميل يومياً. وعلى الرغم من الارتفاع المتوقع في أسعار النفط نتيجة التوترات الجيوسياسية، إلا أن انخفاض الكميات المصدرة يفضي إلى تراجع كبير في الإيرادات النفطية، مما يخلق فجوة مالية واسعة بين الإيرادات المتاحة والالتزامات الثابتة للموازنة العامة.

وفي ضوء ذلك، تحلل الورقة حجم هذه الفجوة وآثارها المحتملة على الاستقرار المالي والنقدي في العراق، وتناقش مجموعة من الإجراءات الممكنة للتعامل مع الأزمة في المدى القصير والمتوسط، بما في ذلك إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام والاستفادة من الفوائض المالية في حال ارتفاع أسعار النفط وتفعيل منافذ التصدير البديلة. كما تؤكد الورقة أن هذه الأزمة تكشف هشاشة النموذج الاقتصادي الريعي القائم على الاعتماد المفرط على النفط، الأمر الذي يستدعي تبني سياسات استراتيجية طويلة الأجل تهدف إلى تنويع منافذ التصدير وتعزيز الاحتياطيات المالية وتنويع القاعدة الاقتصادية لتقليل التعرض للصدمات الخارجية.

أولاً: الخلفية الاقتصادية للأزمة

تمثل أزمة إغلاق مضيق هرمز صدمة جيوسياسية واقتصادية عميقة بالنسبة للاقتصاد العراقي، نظراً للطبيعة الريعية لهذا الاقتصاد واعتماده شبه الكامل على عائدات النفط الخام كمصدر رئيس لتمويل الموازنة العامة والنشاط الاقتصادي. إذ يشكل النفط (90%) من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، كما يمثل المصدر الرئيس للعملات الأجنبية التي يعتمد عليها البنك المركزي العراقي في استقرار سعر الصرف وتمويل الاستيرادات السلعية والغذائية. وفي ظل هذا الهيكل الاقتصادي الأحادي، تصبح أي اضطرابات في تدفق الصادرات النفطية بمثابة صدمة مباشرة للمالية العامة وللاستقرار النقدي في آنٍ واحد.

ويكتسب مضيق هرمز أهمية استراتيجية استثنائية بالنسبة للعراق، لأنه يشكل الممر البحري الرئيس لتصدير النفط العراقي عبر الموانئ الجنوبية في البصرة، التي تمر عبرها النسبة الأكبر من الصادرات النفطية اليومية. فقبل اندلاع الأزمة كانت صادرات العراق النفطية تتراوح بين نحو 3.3 إلى 3.5 مليون برميل يومياً، يذهب معظمها إلى الأسواق الآسيوية والأوروبية عبر الخليج العربي. ويعني ذلك أن البنية التحتية للتصدير النفطي في العراق تتميز بدرجة عالية من التركّز الجغرافي، حيث يعتمد الجزء الأكبر من الإيرادات العامة على مسار تصديري واحد يرتبط مباشرة بمضيق هرمز، الأمر الذي يجعل الاقتصاد العراقي عرضة بدرجة كبيرة للمخاطر الجيوسياسية المرتبطة بأمن هذا الممر البحري.

ومع تصاعد التوترات العسكرية في المنطقة وإغلاق المضيق، تعطلت حركة ناقلات النفط بشكل شبه كامل، الأمر الذي أجبر العراق على تقليص الإنتاج في عدد من الحقول

النفطية نتيجة امتلاء الخزانات وعدم القدرة على تصريف الإنتاج. كما أدى ذلك إلى توقف الجزء الأكبر من الصادرات النفطية، باستثناء الكميات المحدودة التي يمكن نقلها عبر منافذ بديلة مثل خط أنابيب كركوك–جيهان التركي، والذي لا تتجاوز طاقته التصديرية في أفضل الأحوال (200) ألف برميل يومياً. وان استمرار الأزمة سيخلق فجوة مالية كبيرة بين الإيرادات المتاحة والالتزامات الثابتة للموازنة العامة.

ويمكن تسليط الضوء على الالتزامات الثابتة في الموازنة العامة وكما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (1) الالتزامات الثابتة في ظل الموازنة العامة للدولة

الالتزامات الثابتة	المبلغ (تريليون دينار)
تعويضات الموظفين	60,445
الرواتب التقاعدية	20,078
رواتب المعينين المتفرغين	0.733
شبكة الحماية الاجتماعية	5,632
البطاقة التموينية	2,183
الاغاثة والمعونة الاجتماعية للمهجرين	0.026
أجور الكهرباء	4,500
الوقود	0.153
دعم شراء محصول الحنطة من المزارعين	3,234
الادوية	1,355
المديونية (أقساط + فوائد)	10,838
المجموع	**109.177**

المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة، الحساب الفعلي لغاية كانون الأول 2025

بلغ مجموع الالتزامات السنوية الثابتة في الموازنة العامة حوالي (109,177) تريليون دينار، وعند تحويل هذا الرقم إلى أساس شهري فإن متوسط هذه الالتزامات يقدر بنحو (9,098) تريليون دينار شهرياً اي أن الإيرادات النفطية كانت تغطي ما يقارب (85%) من هذه الالتزامات في الظروف الاعتيادية، وهو ما يعكس درجة الاعتماد المرتفعة للموازنة العامة على العائدات النفطية. وفي ظل تنامي الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعاره إلى حدود (104) دولار للبرميل، كان يمكن لهذا الارتفاع أن يشكل فرصة مالية مهمة للعراق، إذ لو استمرت الصادرات النفطية بالمستويات نفسها من حيث الكميات المصدرة يومياً، لكان بالإمكان تعويض جزء كبير من العجز المالي في الموازنة العامة أو حتى تحقيق فوائض مالية.

غير أن توقف الجزء الأكبر من الصادرات النفطية نتيجة الأزمة الراهنة حرم الاقتصاد العراقي من الاستفادة من هذه الطفرة السعرية، الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين الإيرادات المتاحة والالتزامات المالية للدولة. وبناءً على ذلك، يمكن تحليل الفجوة التمويلية التي تواجهها الموازنة العامة من خلال تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين: مرحلة ما قبل الأزمة ومرحلة ما بعد الأزمة، وذلك لبيان حجم التغير في الإيرادات النفطية ومدى انعكاسه على قدرة الدولة في تغطية نفقاتها الأساسية.

1-**مرحلة ما قبل الأزمة:** سعر النفط بمعدل (64$) وعدد البراميل المصدّرة (3,500,000) برميل فكانت الإيرادات اليومية (224) مليون دولار بما يعادل (291,200) مليار دينار عراقي يومياً. أي شهرياً (8,736) تريليون تغطي ما نسبته (96%) من اجمالي الالتزامات الثابتة.

2- **مرحلة ما بعد الأزمة:** بعد توقف التصدير في الميناء الجنوبي واللجوء الى خط

الانبوب الشمالي (كركوك) الى ميناء جيهان التركي وبطاقة تصديرية بلغت (200) ألف برميل يومياً ووفقاً لمعدل سعر النفط الحالي البالغ (100$) للبرميل وبافتراض عدم قدرة الحكومة على زيادة السعة التصديرية فوق (200) ألف ستكون الإيرادات اليومية (20) مليون دولار بما يعادل (26) مليار دينار عراقي وإذا تم الاحتساب على أساس شهري ستكون الإيرادات شهرياً (780) مليار دينار أي تغطي فقط ما نسبته (8.5%) من الالتزامات الثابتة. ويمكن احتساب الفجوة التمويلية الشهرية من خلال (الالتزامات الثابتة الشهرية مطروحاً منها الإيرادات النفطية الشهرية) وكما مبين في الجدول أدناه:

الجدول (2) الفجوة التمويلية الشهرية

مرحلة قبل الأزمة	9,098 - 8,736 = (0.362) مليار دينار عراقي.
مرحلة بعد الأزمة	9,098 - 0.780 = (8,318) تريليون دينار عراقي

المصدر: إعداد الباحث.

إن الفجوة في مرحلة ما قبل الأزمة تُعدّ فجوة محدودة نسبياً يمكن تغطيتها من خلال الإيرادات غير النفطية أو أدوات التمويل الأخرى، أما ما يخص الفجوة بعد الأزمة فانها تمثل صدمة مالية كبيرة، حيث يتضح أن الفجوة التمويلية الشهرية ارتفعت من نحو (0.362) مليار دينار قبل الأزمة إلى نحو (8,318) تريليون دينار بعد الأزمة، أي بزيادة تقارب (8) تريليون شهرياً، وهو ما يعكس حجم الصدمة المالية التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي في حال استمرار توقف الصادرات النفطية عبر ميناء البصرة الجنوبي.

ثانياً: الحلول الطارئة التي لجأت إليها الحكومة

بعد حصول هذه الازمة، عقد البنك المركزي العراقي اجتماعاً طارئاً لمناقشة تداعيات توقف تدفق الإيرادات النفطية، وأصدر بياناً رسمياً أكد فيه امتلاكه احتياطيات نقدية كافية تمكّنه من تغطية الاستيرادات لمدة تصل إلى (12) شهراً، في محاولة لطمأنة الأسواق وتعزيز الثقة بقدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها الأساسية في المدى القصير.

وعلى الجانب الاخر، باشرت وزارة النفط سلسلة من المشاورات الفنية والسياسية بهدف زيادة القدرة التصديرية عبر المسار الشمالي الممتد إلى ميناء جيهان التركي، حيث جرى طرح مقترح لرفع الطاقة التصديرية من نحو (200) ألف برميل يومياً إلى ما يقارب (900) ألف برميل يومياً.

وعلى الجانب الاخر، برزت معوقات لوجستية تتعلق بالبنية التحتية لمنظومة تصدير النفط. إذ يفتقر العراق إلى منصات برية كافية لتحميل النفط في الصهاريج البرية بكميات كبيرة، الأمر الذي يحدّ من إمكانية الاعتماد على النقل البري كبديل واسع النطاق. فالصهريج البري الواحد لا تتجاوز سعته عادة (30-36) ألف برميل اي نحو (190-225) برميل يومياً وهو ما يعني أن نقل كميات كبيرة من النفط يتطلب تشغيل آلاف الشاحنات يومياً، الأمر الذي يرفع الكلف التشغيلية واللوجستية بشكل كبير. ويبرز هذا التحدي بصورة أوضح عند مقارنته بقدرة ناقلات النفط البحرية، التي يمكن للناقلة الواحدة منها أن تحمل أكثر من مليوني برميل في الرحلة الواحدة، ما يوضح الفارق الكبير في كفاءة النقل بين المسارين البحري والبري، ويؤكد محدودية الحلول البديلة في ظل غياب بنية تحتية برية متطورة لنقل النفط بكميات تجارية كبيرة

ثالثاً: الحلول الممكنة في ظل هذه الأزمة

1-تعليق استيراد السلع الكمالية: فرض حظر مؤقت على خروج العملة الصعبة لاستيراد السلع غير الأساسية مثل (السيارات) للحفاظ على احتياطي البنك المركزي لأطول فترة ممكنة.

2-الذهاب باتجاه تشريع قانون الاقتراض الداخلي الطارئ والمؤقت الذي يمكن وزارة المالية من اصدار حوالات خزينة أو سندات قصيرة الأجل تشتريها المصارف الحكومية والتجارية أو المؤسسات العامة، بما يوفر سيولة انتقالية لتغطية الالتزامات الأساسية

3-جدولة الديون: البدء بمفاوضات فورية لتأجيل دفعات المديونية لتوفير سيولة للنفقات الغذائية والدوائية.

رابعاً: الحلول المستقبلية التي يجب ان تلجأ إليها الحكومة

1-**انشاء خزانات استراتيجية:** بناء مستودعات نفطية ضخمة في مناطق قريبة من منافذ التصدير البديلة ووضع خزانات استراتيجية عائمة قريبة من الدول المستوردة للنفط على ان يتم الاتفاق معها بشراء النفط المخزن في هذه الخزانات كبديل في حالة الازمات.

2- **إعادة تأهيل الأنابيب المعطلة:** استثمار العلاقة مع الجانب السوري والتركي لإعادة تشغيل وزيادة طاقة الأنابيب الشمالية ومنها خط بانياس لتصل إلى 1.5 مليون برميل يومياً كحد أدنى.

3-**تعدد المنافذ:** الإسراع في إنجاز أنبوب (بصرة - عقبة) لضمان تدفق 1 مليون برميل يومياً وعمل دراسة جدوى لهذا المشروع. او إيجاد خط بديل

4-حسم ملف قانون النفط والغاز بين الإقليم والحكومة الاتحادية لضمان وحدة الإدارة التصديرية، بحيث لا يتحول الأنبوب الشمالي إلى ورقة ضغط سياسي وقت الأزمات الوطنية

6-تعظيم الطاقات التكريرية: بدلاً من تصدير الخام، يجب العمل على تكرير النفط الخام لتصدير المشتقات (بنزين، كيروسين) التي يمكن نقلها برياً أو عبر أنابيب أصغر، مما يرفع القيمة المضافة ويقلل الاعتماد على الناقلات العملاقة.

التوصيات

1-على وزارة المالية اعادة ترتيب أولويات الانفاق العام في الموازنة بمعنى تبني سياسة مالية أكثر انضباطاً تقوم على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام، عبر التركيز على النفقات الأساسية مثل الرواتب والتقاعد والحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية، وعدم الاتساع في هذه النفقات وإيقاف التعيينات وتثبيت العقود للحد من عدم تضاعف الرواتب والأجور لما تمثل من التزام حاكم على الدولة.

2-جدية العمل في تعظيم الإيرادات غير النفطية وتعزيز كفاءة الجباية أي زيادة مساهمة الإيرادات غير النفطية في تمويل الموازنة العامة من خلال إصلاح النظام الضريبي والجمركي، وتشديد الرقابة على المنافذ الحدودية، وتقليل التهرب الضريبي، وتفعيل الجباية الحكومية للخدمات العامة، بما يخفف من درجة الاعتماد على النفط كمصدر شبه وحيد للإيرادات.

3- إنشاء صندوق سيادي للاستقرار المالي: تُظهر الأزمة الحالية أهمية تأسيس صندوق سيادي أو صندوق استقرار مالي تُحوَّل إليه الفوائض النفطية في فترات ارتفاع الأسعار، ليكون بمثابة أداة مالية لامتصاص الصدمات الاقتصادية وتمويل الموازنة في أوقات الأزمات، بما يسهم في تعزيز الاستدامة المالية وتقليل تقلبات الإيرادات المرتبطة بأسواق النفط العالمية.

المصادر

1. جعفر الحسيناوي، تداعيات إغلاق مضيق هرمز السياسة والاقتصادية والبدائل الممكنة، العدد:25، المجلد:37، مجلة حمورابي، العراق، 2018.

2. رائد محمود عيدان، انعكاسات اغلاق مضيق هرمز على الاقتصاد العراقي للفترة (2004-2020)، العدد:78، المجلد:21، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، بغداد، 2023 .

3. وزارة المالية، دائرة المحاسبة، الحساب الفعلي لشهر كانون الأول 2025.

4. وزارة المالية، قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات (2025-2023).

هوية البحث

اسم الباحث: رسل عباس فاضل - باحثة مهتمة بقضايا التنمية الاقتصادية.

عنوان البحث: تداعيات إغلاق مضيق هرمز على الاقتصاد العراقي: تحليل لأزمة توقف الصادرات النفطية

تأريخ النشر: آذار - مارس 2026

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org